

بيان صادر عن لجنة "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين"

إن الهدف المعلن لتشكل "لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين" من قبل الحكومة اللبنانية في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠ كان الكشف عن مصير الآلاف من اللبنانيين الذين فقدوا خلال الأحداث اللبنانية بين الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ، إلا إنه بطريقة تشكيل اللجنة وطبيعة عملها ترسخت لدينا القناعة بأن الهدف الحقيقي من تشكيلها هو إغلاق هذا الملف نهائيا عبر إصدار تقرير نهائي غير واضح وغير دقيق ويتضمن توصية بإعلان وفاة كل من تجاوزت مدة اختفائه الأربع سنوات.

تعليقا على هذا التقرير الرسمي الذي نشر في وسائل الإعلام المحلية يوم الثلاثاء في ٢٥-٧-٢٠٠٠ تودّ لجنة "دعم المعتقلين اللبنانيين" أن توضّح ما يلي:

الشروط الصحيحة لتعيين لجنة بهذه الأهمية هي:

إن تشكل اللجنة من أشخاص من خارج الدوائر الحكومية ومشهود لهم بالنزاهة وعدم الانحياز. كما يجب أن يتمتعوا بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان. وجوب تأمين الموارد المادية والبشرية المناسبة لكي تقوم اللجنة بعملها على أكمل وجه. كما يجب أن تتمتع اللجنة بالصلاحيات القضائية المناسبة لجلب واستجواب عناصر ومسؤولين حزبيين وغير حزبيين، مدنيين وعسكريين، لبنانيين وغير لبنانيين من الذين كانوا على ساحة الأحداث.

أن تمنح الحكومة هذه اللجنة الصلاحيات الضرورية للتحقيق مع الأشخاص والإطلاع على الوثائق المطلوبة ودخول كافة المراكز والمواقع التي تعتبر مراكز اعتقال أو تصفية جسدية. أن يكون لدى اللجنة الوقت الكافي للتحقيق الفعال في كل الملفات وقضايا الاختفاء .

إن تشكيل اللجنة من قبل الحكومة اللبنانية لم يراع أبدا هذه الشروط الأساسية لكي يكون الاستقصاء فاعلا ونزيها بل تم تعيين مسؤولين أمنيين فيها وأعطوا مهلة الثلاثة أشهر لتقديم تقرير من المفترض أن يتضمن ١٧٤١٥ حالة اختفاء. لقد أتت نتائج عمل اللجنة لتغلق الملف بينما كان المطلوب فتح الملف لأنه وبحسب المادة ١٧ من "الإعلان لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري" فإن حالات الاختفاء تعتبر جريمة متمادية ومستمرة في حق الشخص المختفي وفي حق أهله ومجتمعه ويجب التحقيق المتواصل حتى الكشف عن مصير هذا الشخص سواء كان ميتا أم حيا وتحميل المسؤولية القانونية للأفراد أو المجموعات التي مارست عملية الاختفاء القسري.

في النتائج:

يذكر التقرير أن عدد الطلبات التي قدمت للجنة يبلغ ٢٠٤٦ طلبا. قرار تشكيل اللجنة اعترف ب١٧٠٠٠ حالة اختفاء، وهذا العدد القليل من الإفادات يدل على عدم ثقة المواطنين في مصداقية عملها وفي صلاحياتها التي لن تظل حتما المسؤولين الحقيقيين الذين مارسوا الخطف والقتل والاعتقال.

ذكر التقرير وجود مقابر جماعية في كل المناطق اللبنانية لكنه لم يذكر أين توجد هذه المقابر وكم عدد الجثث الموجودة فيها ومن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذه الجريمة وتفاصيل أخرى ضرورية. فالكلام بهذا الشكل العابر وغير الواضح عن مقابر جماعية لا يكفي ولا يوفي الحقيقة حقها. ومن الملاحظ أيضا في التقرير التحدث عن مقابر محددة تم الكشف عليها في مناطق معينة ومن ثم ذكر مناطق لبنانية أخرى عرضا دون التحديد.

في التقرير أيضا أنه استنادا إلى إفادات ذوي المفقودين أحصت اللجنة ١٦٨ طلبا يعتقد منظموها أن هؤلاء المفقودين هم في عداد الموقوفين في سوريا. ولدى مراجعة السلطات المعنية تبين عدم وجودهم في سوريا. هنا نود أن نشير إلى سياسة النفي المطلق التي تتبعها السلطات اللبنانية منذ أمد بعيد حيال موضوع اللبنانيين الذي اعتقلوا أو فقدوا على يد القوات السورية العاملة في لبنان. لقد أصرت السلطات اللبنانية بين الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٨ على نفي وجود الرائد السابق في الجيش اللبناني كيتل الحايك في السجون السورية واعتبرته فارا من العدالة. لقد استمر النفي حتى اللحظة التي أفرج فيها عن كيتل الحايك من سجنه السوري في آذار ١٩٩٨. كما أصرت السلطات اللبنانية على أن عادل خلف عجوري الذي فقد على طريق المطار في ٥ أيار ١٩٩٠ غير موجود في السجون السورية في الوقت الذي كانت عائلته تقوم بزيارته في سجن صيدنايا. لقد توفي عادل عجوري في السجن بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٩٩ وما زالت الدولة اللبنانية مصرة على عدم وجود لبنانيين في سوريا. تقارير المنظمات الدولية التي تحدثت عنها اللجنة تشير بوضوح إلى حالات موثقة عن معتقلين لبنانيين في السجون السورية وتحدث أيضا عن خروقات لحقوق الإنسان على يد القوات السورية العاملة في لبنان.

أما الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة باعتبار كل من مرت على ظروف اختفائه أربعة أعوام وما فوق بحكم المتوفي، فإننا نود أن نذكر الدولة اللبنانية وأعضاء اللجنة والأهالي في نفس الوقت أن هناك أشخاص يظهرون فجأة بعد أن يكون الأهل قد فقدوا الأمل نهائيا في وجودهم أحياء ونعطي مثلا على ذلك ما حدث في آذار ١٩٩٨ بعد الإفراج عن ١٢١ لبنانيا من السجون السورية حيث كان منهم من أمضى ١٨ عاما في السجن. وهنا نسأل

الدولة ماذا نفعل في قضية الدركي الياس لطف الله طانيوس الذي فقد في العام ١٩٩٢ ؟ هل نعلن وفاته وأهله ما زالوا يقومون بزيارته في سجن صيدنايا السوري؟ ماذا نفعل بقضية المغوار في الجيش اللبناني ناجي عزيز حرب الذي فقد في العام ١٩٨٩ ؟ هل نعلن وفاته وهناك حكما بالسجن المؤبد عليه في سوريا؟ وهناك العديد غيرهم. نحن لا ندعي أن كل الحالات هي على قيد الحياة ولكن الحقيقة يجب أن تظهر مهما كانت وجريمة "الاختفاء القسري" كما سبق وذكرنا جريمة ضد الإنسانية وضد الشخص المفقود وضد أهله وأصدقاءه والمجتمع ويجب التحقيق فيها حتى معرفة المصير مهما كان هذا المصير ويجب تحميل المسؤولية للجهة التي مارست هذه الجريمة ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعويض عن ضحايا هذه الجريمة أو الأهل. وهذا حق علينا ولنا ويجب القيام به بشكل فاعل ونزيه ومتجرد.

بناء على ما تقدم فإن لجنة "دعم المعتقلين اللبنانيين" ترفض نتائج التقرير لأنه غير دقيق ويحمل نواقص ومغالطات كثيرة تأتي على حساب الحقيقة ومعاناة الآلاف من العائلات اللبنانية ويقدم في نفس الوقت خدمة مجانية للأفراد والمجموعات التي مارست جريمة "الاختفاء القسري" على الأرض اللبنانية.

"لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين"

باريس في ٢٧ تموز ٢٠٠٠